مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

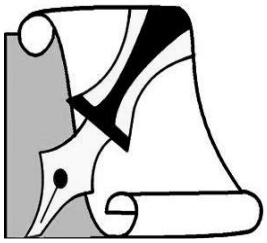

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تقدير نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

افتُتح العام الجديد بحملات سياسية واسعة تعكس الاحتقان القائم بين العهد، أي رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل، وحركة أمل أي بمعنى آخر رئيس مجلس النواب نبيه بري، وهي حملات مرشحة للاستمرار كما للتصاعد مع بدء العد العكسي للانتخابات النيابية التي حددت في 15 من شهر أيار المقبل، من دون استبعاد عدم حصولها.

وبعد كلمة رئيس الجمهورية أواخر العام الماضي، جاء المؤتمران الصحافيان اللذين افتتح بهما الوزيران السابقان جبران باسيل وعلي حسن خليل السنة الجديدة وتبادلا خلالهما الاتهامات بالتورط في الفساد، وقد عكسا صورة ما ينتظر اللبنانيين حتى موعد الانتخابات على أقل تقدير، بما يشي بجو تصعيدي غير مضمون النتائج على مستوى التحالفات، خصوصا أن الحليف المشترك، حزب الله، يشعر بالحرج بين حليفيه اللذين لا يريد التملص منهما بل الحفاظ على زخم العلاقة معهما ومحاولة التقريب قدر الإمكان من صراعهما الكبير.

من ناحيته قدم رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل مضبطة اتهام في وجه الرئيس بري متحدثا عن تعطيل مشاريع في مجلس النواب ووضعها في الجوارير، ومصادرة رئيس المجلس لصلاحيات رئيس الجمهورية والمجلس الدستوري، متهما الرئيس بري بالسعي لتوظيف المحسوبين عليه في مشاريع الأحراج وملاك كهرباء لبنان عبر مخالفة القانون، كما اتهم معاونه النائب علي حسن خليل وهو شغل وزارة المالية طويلا، بالتحيز الطائفي خلال التوقيع على مراسيم ترقية الضباط وعرقلة مشاريع الكهرباء كبناء معمل دير عمار. واعتبر في إشارة واضحة إلى صلاحية متخطاة من قبل بري، أنه يدير الجلسات ويصوت كما يحلو له ولمصلحته (وهو انتقاد يحتفظ به البعض من حلفاء الحزب واخصامه على السواء)، وأكد أن هناك ثلاثة أمور في وثيقة الوفاق الوطني لم

تطبق، وهي إلغاء الطائفية، وإنشاء مجلس شيوخ، واللامركزية الإدارية التي اتهم الآخرين بأنهم يريدونها شكلية من دون الدخول في صلبها المالي والإنمائي ويتعمدون إسقاطها.

وقد كان كل ذلك صدى لخطاب الرئيس عون قبلها حول اللامركزية الموسعة المالية والإدارية التي يقول إن الطائف نصّ عليها، ملمحا أو حتى مهددا بأنها قد تفرض نفسها بالأمر الواقع، لكن في مقابل تطمينه الآخر برفضه الفيدرالية ناهيك عن التقسيم.

وبذلك أكد باسيل وضمنا عون تمسكهما باتفاق مار مخايل مع حزب الله، شرط تطويره مؤكدا أنهما أجرياها مع الحزب وليس مع الثنائي أي أيضا أمل، كما أن التفاهم لم يعد يستجيب للتحديات.

وكان في كلامه الكثير من التلميح والتلويح والغمز حول السلاح مع إشارته إلى عدم القدرة على المزج بين مصطلحي أولوية الدولة وإصلاحها، وأولوية المقاومة والدفاع عنها، وعدم الرغبة بخسارة الدولة والمقاومة، ولكن في المقابل كان لافتا تأكيده على إمكانية ربح الاثنين، وفي ذلك رسالة ذات دلالة لنيته التمسك بالتفاهم مع الحزب.

وكان رد سريع من قبل خليل حمل منحى تصعيديا. وكان لافتا أنه أجرى المؤتمر الصحافي في مقر أمل وليس في مجلس النواب، وهو خاض سجالا دستوريا مع باسيل، ما يعني أن معركة الصلاحيات بعد الطائف لن تنتهي وأن تضع التفسيرات المختلفة خاتمة لها، ووجه إليه اتهامات مالية مع الرئيس عون وعاد إلى زمن الحرب الأهلية (كما فعل باسيل للمناسبة) مثلما كان لافتا تأكيده على أصل العلاقة مع حزب الله بنبرة عالية.

وبالنسبة إلى رئيس التيار فكان لافتا أن باسيل أجرى هجومه على بري في اليوم الثاني من السنة الجديدة أي أنه أراد توجيه رسالة بجديته بافتتاح العام الجديد بهجوم دفاعي لكن مدروس.

ربما اعتقد كثيرون قبل بداية العام الجديد أن رئيس التيار الوطني الحر سيفجر قنبلة من العيار الثقيل في مؤتمره الصحافي الأخير ليست أقل من الانسحاب من تفاهم مار مخايل مع حزب الله. إلا أن من تابع تفاصيل العلاقة بين الجانبين منذ زعامة العماد ميشال عون للتيار حتى هذه اللحظة، يتيقن أن هذا الأمر بعيد المنال، أقله في المرحلة الحالية.

لكنها من دون أدنى شك المرحلة الأسوأ في العلاقة التي تعود إلى ما قبل تفاهم 6 شباط 2006، والتي أسبغ عليها ذاك الاتفاق سمة التحالف الذي خرق عهد الخصام الماروني الشيعي الذي ترجم تقاتلا بين أقطاب في الطائفتين، وللتذكير، حدث أيضا، وإن لم يكن على نطاق واسع، بين حزب الله والجنرال ميشال عون خلال صعوده الدراماتيكي في العام 1989 حين شن حرب التحرير على أخصامه في المنطقة الغربية حين عرفت اصطلاحا بذلك للدلالة على الجانب المسلم من بيروت في مقابل جانبها المسيحي في المنطقة الشرقية..

و يبدو أن العلاقة تشهد منحى اعتراضيا وتراجعيا من قبل التيار، وفي شكل سريع ومضطرد يظهر واضحا لدى قواعد التيار أكثر منه لدى القيادات التي ما زالت تراعي الحليف ولا تريد كسر الجرة معه، سواء لمصلحة ذاتية لعلمها بأهميته للتيار، أو لأمر مبدئي يتصل بأسس تفاهم مار مخايل.

لكن التيار الذي يتعرض لانحدار شعبي كبير، وإن كان غير واضح الدراماتيكية، يبدو محشورا في الزاوية ومفتقدا للحلفاء الجديين، إلا أنه يتمتع بتأييد شريحة لا بأس بها في بيئة الحزب الذاتية كما في أوساط الممانعة الساخطة على الفساد وعلى عموم الطبقة السياسية التي هيمنت على المشهد السياسي في ذاك المحور.

وبعد أن حقق العونيون مكسبهم الأهم في وصول العماد عون إلى الرئاسة العام 2016، بدا أن ذلك كان أبعد ما يكون عن الطوباوية وأن العود ما زال طريا في وجه منظومة سياسية أكثر خبثا في العمل السياسية وتمرسا عبر السنين، في موازاة إخفاق واضح للعهد في الإدارة وجوع ظاهر إلى المحاصصة مع الطبقة السياسية نفسها التي وصل إلى الحكم بادعاء مواجهتها.

كان الأمر كذلك فعلا، فقد دخل باسيل في تلك المحاصصة مع أخصامه في البلد الذين لطالما انتقدهم وهاجم استئثارهم في الحكم، مثل وليد جنبلاط وأيضا شريكه في الحكم قبلا الرئيس سعد الحريري وحليفه السابق سليمان فرنجية، لا بل إن تفاهم معراب نفسه مع القوات اللبنانية لحظ ذلك في بنوده التحاصصية على أساس المناصفة في الحكم..

لكن الأمنيات في حكم هادىء وعودة إلى زمن ما قبل الطائف أو أقله التخفيف من آثار الاتفاق الذي حاربه عون في لبنان وفي مرحلة نفيه السياسي وحتى بعد وصوله الى الرئاسة، سقطوا جميعا أمام دهاء منظومة الحكم التي يتهم العونيون الرئيس نبيه بري بتصدر مُفشلي العهد عبرها.

تحضر أسماء أخرى هنا مثل حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ورئيس القوات اللبنانية سمير جعجع وجنبلاط وثورة السفارات كما يسميها أخصامها، لكن رئيس المجلس هو المايسترو الذي اتخذ العونيون قرارا بتحديده هدفا لهم منذ الصيف الماضي وشرعوا في هجمات تصاعدية عليه ليس الهجوم الباسيلي الأخير آخر تجلياته.

يهدف التيار من وراء ذلك، حسب أوساطه، إلى ضرب تحالف بري مع حزب الله، ليس في سبيل إسقاطه وهو ما يبدو بالغ الصعوبة، بل لترويض حركة أمل والسيطرة على بري قدر الامكان، ذلك أن تحالف حزب الله مع بري لا ينفي مسؤولية الحزب في محاربة الفساد وبناء الدولة، أي التمايز على أقل تقدير عن بري وأمل، مع تأكيد التيار أن الحزب لم يشرع جديا في الإصلاح.

ثمة أهداف قريبة الأمد وأخرى بعيدة لخطة العهد وباسيل الذي لم يحدد مطالب معينة للحزب، بل اكتفى بالشكوى من حليفه على طريق تحقيق أماني الرجل في الحكم

ويرى البعض ممن جايل باسيل في مرحلة النضال وخصم حالي، أن رئيس التيار الوطني الحر يضغط لعودة الحكومة الى الاجتماع للظفر بأكثر قدر من التعيينات (على المدى القصير أم المدى الطويل فالمطالب الأساس هو رئاسة الجمهورية)، لكنه لن ينال مراده من قبل شركائه في الحكم، ولا يتعلق الأمر ببري وحده، بل برئيس الحكومة نجيب ميقاتي وبالحزب نفسه. ولذلك فقد وضع باسيل أهدافا متوسطة الأمد تتصدرها الانتخابات النيابية حيث يواجه باسيل تحديا من نوع خاص والتيار بطبيعة الحال.

والحال أن باسيل بالكاد يتمكن من التوصل إلى حاصل انتخابي في دائرته وهو مجبر على صياغة تحالفات دقيقة، إلا أنه فقد حلفاء الماضي في دائرته الشمال الثالثة مثل تيار المستقبل وميشال معوض، وقد يحصل على أصوات القوميين أو غيرهم لكن البعض يردد بإمكانية عزوف باسيل عن الترشح في حال أظهرت التقديرات عدم نجاحه، فهو لا يستطيع تحمل أية خسارة فقد يقامر حينها بضرب مستقبله السياسي برمته..

من هنا تبقى معضلة باسيل الحقيقية في دائرته، في البترون. فتحالفه مع الحزب لا يغير بالمعادلة في ظل عدم تأثير الصوت الشيعي هناك. وقد خسر باسيل تحالفه مع تيار المستقبل وأكثر من 4 آلاف صوت سني، وخسر أصوات التحالف مع بطرس حرب، وقطع كل الجسور مع رئيس تيار المردة سليمان فرنجية. بينما غريمه حزب القوات اللبنانية، يعمد إلى استبدال مرشحيه بأشخاص جدد كي يستقطب أصواتا إضافية، طالما أن شعبيته ثابتة ويطمح لرفدها بوجوه جديدة. وقرر خوض الانتخابات بوجوه غير صدامية في كل المناطق، تحضيرا للمرحلة السياسية لما بعد

الانتخابات .

والخشية على باسيل تتمثل في سقوطه في الساحة المارونية، في وقت يفوز فيه أكثر من مرشح ماروني للتيار بالانتخابات. فباسيل لا يحتمل سقوطه كماروني على رأس التيار، ويفوز نواب مثل آلان عون في بعبدا وإبراهيم كنعان في المتن وسيمون أبي رميا في جبيل.

هكذا يقول أخصامه وهو يجهد اليوم لشد العصب عند المسيحيين باستخدام مصطلحات طائفية تدغدغهم، في موضوع بري في مواجهة رأي عام مسيحيي يهاجم حزب الله بوصفه الخطر الاكبر على البلد. وللملاحظة وجه باسيل، وعون قبله، سهامهما ضد ميقاتي، لكن الجديد تمثل في غزل متجدد بالحريري وربما رهانا عليه وسط قحط الحلفاء..

ثمة من يقول إن قرار باسيل والرئيس عون بالخروج من التفاهم مع حزب الله لن يكسبهما الكثير في الشارع المسيحي، والحفاظ على التفاهم – التحالف هو أفضل لهما للظفر بمقاعد نيابية في بعض الدوائر التي سيخسر فيها التيار نوابا له.

الكلام هنا مثلا عن بعلبك الهرمل وكسروان جبيل وبيروت الثانية وبعبدا، وقد يطلب التيار من الحزب مقاعد كانت محظورة عليه مثل ذلك الأرثوذكسي في مرجعيون، وهو ما يعتبره من حقه بعد كل التضحيات التي أودت بباسيل إلى مستنقع العقوبات الاميركية واستبعاده فعليا، إن لم يكن رسميا، من التنافس الرئاسي بعد أشهر.

والمتابعون للشأن الانتخابي والتحالفات في المناطق، يؤكدون أن وضع التيار الوطني الحر الانتخابي صعب للغاية، ويتمنى أخصامه أن يُحكم على باسيل بالإعدام السياسي، من أصوات المغتربين وتراجع الشعبية في الساحة المسيحية، وأن يتراجع حجم كتلته إلى ما دون العشرة نواب. ولن يستطيع الحزب إنقاذه.

هنا يكمن المطلب متوسط الأمد من الحزب في موازاة كلام لافت لباسيل عن استنهاض التيار وسط خشية داخلية كبيرة من تراجع غير محدد في شعبيته علما أن تقديرات التيار وباسيل لا تشير الى تراجع دراماتيكي وتؤكد ان الأمور مُسيطر عليها حتى اللحظة ومرشحة للتحسن مع المقبل من الايام.

البعض من الخبراء وهم لا يقفون ضد باسيل في السياسة، يذهب إلى أنه سيتعرض إلى هزيمة كبرى بنحو نصف مقاعده البرلمانية، والعونيون صرون على صحة تقديراتهم بتراجع غير وازن، ولذلك تبدو المزايدة مسيحيا لا سيما ما استجد منها في خطاب الرئيس عون الأخير حول لامركزية إدارية ومالية وحوار حول الاستراتيجية الدفاعية.

لكن كل ذلك قد لا يكون كافيا لباسيل، ولذلك فالمزايدة هذه مرشحة للاستمرار وللتصاعد في وجه حزب الله وصولا إلى الاستحقاق الكبير المتمثل في رئاسة الجمهورية (المرشحة للفراغ).

في هذه الأثناء سيكون على باسيل العمل كثيرا وسط مزاج مسيحي ينحو في اتجاه التقوقع وللتذكير فإن الاقبال المسيحي على الانتخابات الماضية تراجع بمقدار ثمانية في المئة، واليوم يبدو المواطن المسيحي مهجوسا بلقمة عيشه وبعمله وباستشفائه وحتى بالهجرة، وباتت دعوات الفدرلة تلقى صدى لديه وإن شكلت استجابة غريزية غير واقعية لمفهوم غامض لدى المسيحيين مستحيل التطبيق اقله في الزمن الحالي، حسب قيادي مسيحي معارض لباسيل.

وبذلك، ومع التجربة، ثمة من يقول مسيحيا إن الرئيس القوي بات مصطلحا لا يؤيده كثر بعد ما جرى من حرب على الرئيس المسيحي القوي.

ذلك أن المسيحيين في حاجة إلى رئيس تشاركي مع الآخرين في السلطة، فتحدي الآخر حتى المسيحي الخصم، أثبت عقمه في ظل صلاحيات محدودة مع دستور الطائف، حسب وجهة

متعاطفة مع التيار وليس بالضرورة مع باسيل. والأمر لا يتعلق برئيس شبيه بالياس الهراوي وبإميل لحود وبميشال سليمان، بل ربما برئيس مثل فؤاد شهاب والياس سركيس يؤمن بعلاقة تشاركية وبحكم المؤسسات على ان يكون عامل جمع لا تفريق..

لكن الأرجح أن الأقطاب الموارنة لن يقبلوا برئيس على هذا النحو، والصراع الماروني الذي أدى بالطائفة إلى ما هي عليه اليوم وبهزيمتها وصولا إلى إقرار اتفاق الطائف، سيستمر بأشكال جديدة وبتحالفات مع الأركان الأقوياء في الطوائف الأخرى، وبمدى إقليمي ودولي يعوض التراجع الديموغرافي والوزن المسيحي على أرض الواقع . فالقادة الموارنة لم يتعلموا شيئا من تجاربهم الأليمة الماضية وهذا باعترافهم أنفسهم.

وفي كل الأحوال فإن في مواجهة حملة إعلامية كبيرة وبعضها أو حتى غالبيتها ممولة من الخارج، يشير مقربون من باسيل إلى أن الأخير لا يمزح في كلامه عن الدولة المركزية التي تنزع من رئيس الجمهورية صلاحياته "بالسلبطة بمجلس النواب والمجلس الدستوري"، وسط طرح للسؤال: هل حان فعلا موعد الطروحات التغييرية للنظام السياسي؟

هذه النقطة بالغة الدلالة ويشير إليها حتى أخصام وأعداء باسيل بوصفها تلميحا من قبل عون وباسيل إلى الفدرلة والتقسيم.

ويقدم أعداء العهد الاجابة بأن كل المؤشرات تؤكد أن لبنان بعد الإنتخابات النيابية والرئاسية لن يكون على ما كان عليه وذاهب إلى صيغة جديدة، فالنظام الحالي لم يعد قابلا للحياة في ظل الولاءات السياسية للخارج والطائفية الغارزة في النفوس ومفاصل الدولة ووسط استقواء فئة معينة بالسلاح على الأطياف الأخرى وبعد أن تحولت الدولة إلى دويلات.

ويضيفون أن كلام رئيس التيار وقبله رئيس الجمهورية كما يعتقد كثيرون ليس شعبويا لسحب الحالة المسيحية من القوات اللبنانية، وليس موجها حصرا إلى الحليف في مار مخايل الذي أصاب العونيين بالخيبة، أو لأن الكلام عن اللامركزية يدغدغ الأحلام المسيحية المتعثرة، فهذا الكلام مرده إلى عوامل بعد أن وصلت الجمهورية إلى التحلل وما أصاب المسيحيين من انهيار فصار الشعب المسيحي (مصطلح الشعب له دلالة) متعطشا للخصوصية والإستقلال عن الشركاء نظرا للفوارق الإجتماعية والسياسية الكبرى.

باعتقاد فريق مسيحي وبينه كثيرون في التيار، إن الفيدرالية حان وقتها وتضمن بقاء المسيحيين في ظل انعدام فرص التوازن والتكافؤ الديموغرافي، وبعد انفجار ٤ آب واهتراء الدولة ويأس اللبنانيين من إمكانية عودة الدولة إلى ما كانت عليه بفعل اتساع الإنهيار والعزلة ووجود السلاح غير الشرعي، كما يقولون.

من هنا فإن كلام عون وباسيل عن اللامركزية الإدارية أخرج شياطين الفيدرالية النائمة في النفوس من الكواليس إلى النور، فالحديث عن الفيدرالية يظهر في الأزمات الكبرى وهو كان طرح النخب الحزبية والمثقفة التي تبنته لإنهاء الحرب الأهلية بحيث يعيش المسيحيون في مناطقهم وعلى طريقتهم، والمسلمون في مناطقهم. وقد خرجت تلك الطروحات ومعها طروحات تقسيمية في السنوات الاولى للحرب ولم يكن القادة المسيحيون يخجلون من ترددها وهي مقولات تعود الى البروز في اوقات الازمات واحساس المسيحيين بالخوف. واليوم لا يربط هؤلاء مصيرهم بالمسيحية المشرقية التي كان لتدخل حزب الله في سوريا دوره الكبير في حمايتها، بل ينزعون الى ذاتية مسيحية لبنانية أقلوية مرتبطة بالغرب.

من هنا فإن ما قاله رئيس الجمهورية ولوح به النائب باسيل ليس زلة لسان أو ردة فعل انفعالية، وقد يكونا اضطرا إلى ذلك بفعل الضغط الشعبي، وثمة من يقول إن رئيس الجمهورية جدّي بطرح اللامركزية الإدارية ويريده بقوة بناء للأحداث والمتغيرات على الساحة الداخلية، فالرئيس عون خبير في السياسة على مشارف خريف عهده المترنح لا يرمي كلاما ليذهب هدرا من دون أهداف.

وهذه المصطلحات المستجدة قد لا تتخطى معانيها المباشرة في أفضل الأحوال، وقد تكون تلميحا الى الفيدرالية التي كان يرفضها ميشال عون في زمن الحرب، في أسوأ الاحوال، وهو مصطلح لم يأت من العدم، بل بناء لمعطيات وتحولات خطيرة قد تؤثر على المسيحيين في المستقبل ربما لبقائهم في الشرق في ظل ما يرسم من خرائط للمنطقة وما أصاب الأقليات فيها.

الطرح الفيدرالي ليس بعيدا أيضا عما تريده الدوائر الفاتيكانية خوفا على مستقبل المسيحيين نتيجة الخلل الذي حصل للتركيبة السياسية والطائفية. وهو يتغذى من اليمين المسيحي الحالي الذي لا يريد الافصاح عنه جهارا لضرورات التعايش مع الشقيق المسلم في الوطن ولضرورة الإبقاء على التحالفات الداخلية والتمويل الخارجي الذي يتحول بغزارة إلى بعض الأفرقاء قبيل معركة انتخابية يعول عليها الخارج للحد من نفوذ وقدرة حزب الله وحلفائه في الداخل.

ثمة من يقول إن الفيدرالية غير واقعية، فهناك استحالة تطبيقها لخريطة لبنان الجغرافية والإختلاط الطائفي، إلا أن اللامركزية الإدارية على محاذيرها قد تكون الحل الوسط بين الدعوة إلى التقسيم والخيارات الأخرى والحل الوحيد المتاح راهنا وربما الورقة الأخيرة في بارودة العهد التي شارفت على انتهاء صلاحيتها.

على أنه من دون استباق للزمن وافتراض ما قد لا يكون في ذهن العهد وما قد تكون الأحداث قد فرضته وهو ما يستدعي نقاشا جديا مع حزب الله داخل الأروقة المغلقة، فإن هناك من يرى بأن دعم حزب الله لباسيل لمنحه فرص نيل عدد مقاعد أكبر من تلك التي سيحصل عليها التيار الوطني الحر، صعب المنال، إلا من خلال تضحية الحزب بمقاعده الخاصة في ظل تردد أخبار عن نسبة غير عالية من التصويت في الانتخابات لدى الناخب الشيعي.

على أن الأكيد أن استمرار تفاهم مار مخايل يعد ضرورة للحزب كما للتيار الذي تمكن من تحقيق انقلاب ايجابي في رؤية شرائح واسعة في الرأي العام المسيحي تجاه الآخر المسلم الذي تقاتلت وإياه طويلا. ولعل مراعاة مخاوف التيار ستكون ضرورية لمواجهة قياديه الشرائح الساخطة فيه والتي تعد انعكاسا طبيعيا لما يجري في الساحة المسيحية من تجييش خارجي وداخلي لتحويل الرأي العام المسيحي برمته ضد حزب الله.

ذلك لن ينفي أن الحملات الطائفية ستكون مرشحة للاستمرار وللتصاعد مع اقتراب الاستحقاق الانتخابي وحاجة التيار والعهد إلى استدرار العطف المسيحي لمواجهة واقعهما الصعب.